فاعلية خطاب السلطات الإعلامية وأثر ذلك في ترسيخ ثقافة المجتمع

د.فاضل محمد البدراني

د.طالب بحر فياض

كلية الإعلام

المستخلص

إن الممارسة الديمقراطية هي واحدة من أعظم انجازات الشعوب إذا ما اعتمدت القاعدة الأساسية لديمقراطية السلطة على التنظيم الدقيق لقواعد الحقوق والواجبات، وعلى أساس إن الشعب هو مصدر السلطات. ولقد تبلورت نظريات الفقه الدستوري في العالم كله في وقت سابق من القرن الماضي (العشرين) لتجعل الممارسة الديمقراطية مرادفة لوجود سلطات ثلاث متكاملة ومنسجمة هي: (١. السلطة التنفيذية ٢. السلطة التشريعية ٣. السلطة القضائية). وبفضل تطور تكنولوجيا الإعلام واتساع شبكة الاتصال العالمي وتنامي وتيرته، بعد أن أصبح يغزو الفضاءات العالمية بما يبثه من معطيات إعلامية أكثر حجماً واتساعاً من مجرد نقل الخبر ولم يقف عند هذا الحد[١]، وإنما تجاوزه إلى حدود التعليق والتحليل والتفسير وصنع الإنسان المراد عولمته ليتخطى المفهوم السابق بإعلام (القرية العصرية) إلى مفهوم قائل بان العالم عبارة عن (شاشة صغيرة) أدى هذا الدور الهام لان يحتل الإعلام، سلطة من بين السلطات التي ظهرت وتبلورت مع ظهور الحكومات التشريعية وما يتبع ذلك، فاحتل منزلة السلطة الرابعة. ولكن هذا المفهوم بقي في العالم الثالث يراوح بمكانه، إنما العالم الغربي في السنوات العشر الأخيرة أي في العام ٢٠٠٠م. زحف دور الإعلام فيه إلى مرتبة السلطة الأولى انطلاقا من أهمية دوره في التفاعل مع حاجيات المجتمع منها وصولا إلى تلبيتها حتى لو تطلب الأمر الدخول بنزاعات وتحديات مع السلطة التنفيذية صاحبة القرار عندما تخفق بواجباتها أو تتقاعس عن تلبيتها. ولم تعد هناك سلطة مفروضة لا يمكن مساءلتها أو محاسبتها، سواء أكانت قوى غيبية كما كان الحال في الإمبراطوريات والملكيات القديمة، أو قوى ردعية كما كان الحال في النظم الدكتاتورية، بل أصبح الحكم تفويضاً شعبياً، يأخذ صورة سلطة تنفيذية تمنح بالانتخاب الصريح كما هو الحال بالنسبة للنظم الجمهورية، أو بالقبول العام المرتبط بتطور تاريخي يكاد يكون انتخابياً غير مباشرا، وهو ما حمل اسم الملكيات الدستورية[٢].

ومع إن العالم النامي ومنها عالمنا العربي يشيع بين أوساطه الإعلامية والصحفية مفهوم السلطة الرابعة على مدى تاريخ طويل من الزمن في حين تغير الوضع في العالم الغربي المتقدم إعلاميا وتكنولوجيا إلى مفهوم السلطة الأولى بالسنوات العشر الأخيرة كما أسلفنا، فان شبه اتفاق يجري ألان بين العالمين النامي والمتقدم على اعتماد مفهوم السلطة

الخامسة خاصة بعد دخول الشبكة العنكبوتية كأحد مصادر تداول الأخبار والمعلومات بلا رقيب ولا قيود، بمعنى آخر الانتقال بالمعلومات من المواطن إلى المواطن بدون حارس بوابة، وهذا التطور في المشهد الإعلامي بعد تعاقب ثلاثة أجيال إعلامية، أصبح لزاما أن يطلق عليه بـ(السلطات الإعلامية)(*).

المبحث الأول
فاعلية الخطاب الإعلامي في المنظومة الأخلاقية

إن العلاقة بين المنظومة الإعلامية ومنظومة القيم الاجتماعية والأخلاقية علاقة متداخلة على اعتبار إن وسائل الإعلام هي الوسائل الناقلة لأنماط التفكير والمعرفة والقيم والإفهام، وبالتالي تساهم في خلق جانب كبير من الثقافة الاجتماعية ما يعطيها أحقيتها كسلطة إعلامية في إدارة وتوجيه المجتمع. وفي هذا المجال فقد ركز خبراء الإعلام والاتصال على هذه الخاصية واهتموا بالوظائف الاجتماعية لوسائل الإعلام وحاولوا تحديد أدوارها إزاء المجتمع ورصد نتائج وتأثيرات ذلك، وسبق عالم الاتصال (رولد لاسويل) غيره في ايلاء هذه المسألة الأهمية التي تستحقها، عندما توصل إلى حقيقة أن من بين وظائف وسائل الإعلام مراقبة البيئة الاجتماعية من خلال جمع المعلومات وتوزيعها حتى يتمكن المجتمع من التكيف مع الظروف المتغيرة، وبنظره إن لوسائل الإعلام مهمة أخرى هي زيادة ترابط أجزاء المجتمع في الاستجابة لتحديات البيئة المحيطة بهم، بمعنى آخر خلق رأي عام وطني موحد يساعد الحكومة الديمقراطية للقيام بدورها، مثلما تتولى وسائل الإعلام عملية نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى أخر.

ولم يقف اهتمام علماء الاتصال عند هذا الحد فقد حدد كلا من لازرسيفلد وميرتون وظائف لوسائل الإعلام حيال البيئة والمجتمع وفق الآتي.

١-تبادل الآراء والأفكار بين أبناء المجتمع لإضفاء الشرعية على أوضاع المجتمع.

٢-تفعيل المعايير الاجتماعية ومحاسبة الخارجين عنها، من خلال الفضح الإعلامي للسلوكيات الشخصية للأفراد التي تنحرف عن أخلاقيات المجتمع العامة.

٣-التنبيه من آثار الخلل الوظيفي لوسائل الإعلام بتدفق مزيد من المعلومات للجمهور فتخلق ما يسمى بـ(المعرفة السلبية) المعيقة للنشاط البشري مما يفضي إلى اللامبالاة من قبل الجمهور بدلاً من إيقاظه.

ومن علماء الاتصال والمجتمع من يذهب إلى أن لوسائل الإعلام وظيفة أخرى هي التنشئة الاجتماعية أي تعليم الأفراد الجدد المهارات والقيم والمعتقدات التي يقدرها المجتمع كما قال بذلك ولبورشرام فهذا الأمر يعطي الدلالة اللازمة على أن الإعلام يمثل سلطة رقابية وتنموية وتوجيهية للمجتمع. ويمكن إجمال الوظائف المجتمعية لوسائل الإعلام بما يأتي:

١. مراقبة البيئة الاجتماعية وتزويدها بالمعلومات والتنبيه بالمخاطر.
٢. خلق المثل الاجتماعي وذلك بتقديم النماذج الايجابية في الأمور العامة والثقافة والفنون.
٣. التنشئة الاجتماعية وهدفها المساعدة في توحيد المجتمع من خلال توفير قاعدة مشتركة للقيم والخبرات الجماعية.
٤. تحقيق التواصل الاجتماعي من خلال التعبير عن الثقافة السائدة والكشف عن الثقافات الفرعية ودعم القيم الشائعة.
٥. التعبئة وتتمثل في الإسهام في الحملات الاجتماعية، وبصفة خاصة في الأزمات السياسية والاقتصادية والحروب.

وفي ذات الوقت الذي تؤثر فيه وسائل الإعلام على النظام الاجتماعي فإنها تتأثر به خلال عملها الوظيفي، فهذا النظام الاجتماعي الذي تعمل في إطاره وسائل الإعلام يعد من القوى الأساسية التي تؤثر على القائمين بالاتصال، فأي نظام اجتماعي ينطوي على قيم ومبادئ يسعى لإقرارها، ويعمل على تقبل المواطنين لها، وتعكس وسائل الإعلام هذا الاهتمام بمحاولاتها الحفاظ على القيم الاجتماعية السائدة. ففي بعض الحالات لا يقدم الإعلامي تغطية كاملة للأحداث التي تقع من حوله أو ما يعني بالسبق الصحفي، وذلك إحساسا بالمسؤولية الاجتماعية أو رغبة منه في تدعيم قيم المجتمع وتقاليده، وأحيانا تتجنب وسائل الإعلام انتقاد الأفراد الذين يقومون ببعض الأدوار الاجتماعية والثقافية من اجل تدعيم البناء الاجتماعي والثقافي للمجتمع وعدم خلخلة منظومته القيمية أو الأخلاقية[٣]. وتصطدم وسائل الإعلام من خلال أدائها الوظيفي تجاه الأفراد والمجتمع ببعض العقبات التي تقلل من فاعليتها، إذ يطلق عليها في علم الاتصال بالعمليات الانتقائية وهي:

١. الاهتمام الانتقائي.
٢. الإدراك الانتقائي.
٣. التذكر الانتقائي.
٤. السلوك الانتقائي.

وهذه العمليات الانتقائية تختلف من حيث أداء وظائفها من عملية لأخرى في التفاعل الاجتماعي سواء بالاهتمام بجزئية من شيء وليس بكل شيء أو بتفسير الخطاب الإعلامي من شخص لآخر أو بتذكر خطاب إعلامي وعدم نسيانه لوقت طويل على حساب خطاب إعلامي آخر يهمل، أو قياس نسبة التأثر والاستجابة من شخص لآخر عند التعرض للخطاب الإعلامي، وتقوم وسائل الإعلام بإضفاء المكانة والقوة على بعض الأفراد والجماعات من خلال التركيز الإعلامي عليهم وإكسابهم الشهرة مما يمنحهم قدراً من السلطة والنفوذ والتفرد على غالبية الناس ويصبح سلوك مثل هؤلاء الأشخاص ذا دلالة بالغة على عامة الناس، وبالتالي تصبح لديهم سطوة في مجال دعم او تغيير القيم الاجتماعية وحتى رفضها[٤]. وأثبتت بعض الدراسات إن الوظيفة الإخبارية لوسائل الإعلام تؤدي أحيانا إلى نتائج غير مرغوبة فزيادة الأخبار السلبية المتعلقة بالحروب كثيرا ما تؤدي إلى زيادة القلق والتوتر لدى المتلقين مما يدفعهم إلى اللامبالاة والانكباب على الذات.

المبحث الثاني
جدلية العلاقة بين الإعلام والحريات الديمقراطية

إن الممارسة الديمقراطية ترتبط ارتباطا وثيقا بحركة الإعلام حتى ذهب البعض إلى تسمية الإعلام بأنه المحرك الأساس لترسيخ المفاهيم الديمقراطية وتنميتها، بينما خالف البعض هذا الرأي وقال إن الديمقراطية هي سبيل نشوء الإعلام وتطور مفاهيمه وإقرار سلطاته المجتمعية[٥]. وهكذا أصبحت تعني تفويضاً شعبياً يمنح للسلطة أو يحجب عنها، وأصبح لزاماً أن تكون السلطة التنفيذية محدودة الصلاحيات وفي المدة الزمنية، تتم ممارستها ونفقاتها وإيراداتها في شفافية كاملة، وتحت رقابة سلطة تشريعية، تستمد قوتها مباشرة من إرادة الشعب، الذي يختار ممثليه بكل حرية وسيادة، في انتخابات عامة تعددية. وكلما تعددت صور وأساليب السلطة التنفيذية تعددت أساليب السلطة التشريعية وتنظيماتها طبقاً

للظروف المحلية والمرحلية، لكنها احتفظت دائماً بفاعليتها وشرعيتها وبمشروعية مراقبيها لطالما احترمت الإرادة الشعبية وعبرت عنها بكل نزاهة وموضوعية، ولطالما تمسكت بالهدف الرئيسي من وجودها، وهو ضمان التكامل التام للممارسات الديمقراطية، سناً للقوانين والتشريعات ومراقبة للأداء الحكومي، وتغليباً للوطنية على الحزبية وللرأي الجماعي على الرأي الفردي مع الاحترام الكامل للرأي الآخر، عندما يلتزم بضوابط العمل الديمقراطي.وعبر أزمنة عديدة لبلدان مختلفة في العالم تحملت السلطة القضائية مهمة الحماية الضرورية للسلطتين، وذلك بفضل القوانين التي لا يعلو عليها احد، فرداً أو جماعة أو مؤسسة، لأنها قوانين صادق عليها الشعب كله بواسطة ممثليه الشرعيين، وأصدرتها السلطة التنفيذية المنبثقة عن الإرادة الشعبية، محددة الضوابط التي تحول دون تسلط سلطة على أخرى، أو تقويم دور سلطة لمصلحة سلطة أخرى(٦).

أولا : الإعلام والحقوق العامة

وسط هذه التجاوزات على الحريات العامة والديمقراطية والابتعاد عن المسار الدستوري المرسوم لكلا السلطتين التشريعية والتنفيذية الذي من المؤكد أن تنال كثيرا من دور وسائل الإعلام في مهماتها التنويرية فانه في هذا المجال لا بد أن ينشط دور الإعلام حتى لو مورست ضده الدكتاتورية ليكون مساندا للسلطة القضائية في الآتي(٧).

١-ممارسة الضغط الإعلامي على السلطتين التشريعية والقضائية وكشف عيوبهما للرأي العام.

٢-اللجوء لأسلوب التنوير والتوعية بحقوق كل سلطة في ممارسة صلاحياتها حيال المجتمع.

٣-طرح المعالجات ومحاولة تقريب وجهات النظر بين الفرقاء (السلطة والمجتمع).

ثانيا : الإعلام البديل في مواجهة السلطة التنفيذية

في بعض الدول تكون الرقابة الحكومية شديدة جدا إلى حد منع أية وسيلة إعلامية من التحدث بما هو مخالف لعبودية ودكتاتورية السلطة التنفيذية خاصة عندما تكون منبثقة عن كتلة برلمانية معينة وتستند في قوتها ومخالفاتها الدستورية من البرلمان خلافا للحقيقة المطلوبة فان الآلية التي تعتمد يجب أن تكون على النحو الآتي.

١- الاعتماد على جهود شخصيات مستقلة أو حزبية أو فكرية لإصدار صحف وقنوات ومحطات إذاعية ومواقع الكترونية وغيرها في بلدان أخرى تمارس فيها الحريات الإعلامية بيسر.

٢- تدفع الحاجة الجماهيرية إلى خلق آلية تنسيق بين جهات صحافية وإعلامية ومنظمات حقوقية ذات بعد أنساني مع وسائل الإعلام التي تعمل في دول المهجر لكشف أباطيل السلطة التنفيذية وتعريتها.

٣- ضرورة أن تتحلى هذه الوسائل الإعلامية بالخطاب المهني الذي يستند إلى حقائق تكاملياً منبثقاً عن الشعب معبراً عن طموحاته مجسداً لإرادته، ولهذا يشار للسلطات الثلاث أحيانا بأنها (وظائف ثلاث لسلطة واحدة)، من منطلق أنها تصب كلها في خانة واحدة، هي تحقيق المصالح العليا للأمة بمشاركة الجميع، واحترام كامل لمعادلة الحقوق والواجبات، يرتبط فيه حق القبول الذي تطلبه السلطة مع واجب الخدمة العامة التي تؤديها. وبدون هذا كله يفقد النظام الديمقراطي معناه، ويتحول من تراض صريح بين إرادات حرة إلى سيطرة مبنية على الإكراه أو المراوغة أو التزوير، ويصبح الأمر آنذاك تسلطاً وتعسفاً وجوراً. وعندها تفقد السلطة، أي سلطة، مشروعيتها، وحقوقها في القيادة أو في المساءلة[٨]. وتصبح الديمقراطية آنذاك مجرد واجهة للفوضى السياسية التي يمكن أن تقود إلى طريق مسدود أو إلى فتنة لا تبقي ولا تذر.

المبحث الثالث
أخلاقيات المهنة الصحفية وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي

إن أخلاقيات المهنة الصحفية تتباين في تفاصيلها من مؤسسة إعلامية لأخرى ومن بيئة إعلامية لأخرى. فهي ليست علما من العلوم يستند إلى قواعد محددة وان اختلف المختصون في الصحافة والإعلام في ذلك، فلا توجد مدونة قواعد عالمية تحكم هذه الأخلاقيات، فالبعض يعدها علما من العلوم الاجتماعية بينما يخالف البعض الآخر هذا الرأي، ومع ذلك فهي تنبع من خبرات مكتسبة وممارسات تولد لدى الصحافيين الحكمة في التعامل مع إشكاليات مهنية لا تحكمها قوانين وتسمح في النهاية باتخاذ قرارات أخلاقية سليمة تنسجم وقيم السلوك الاجتماعي لأي مجتمع[٩]. إن مفهوم أخلاقيات المهنة الصحفية يظهر كلما التزم الصحافي سواء أكان مراسلا أو مندوبا أو حتى كاتبا بخطوات وضوابط المهنة وحرفيتها والسعي نحو معرفة الحقيقة ونشرها على الملأ لتكون فيها خدمة للجمهور بعيدا عن أية إغراض مصلحيه أخرى[١٠]، وفي هذا السبيل تطرح مؤسسات إعلامية كبرى من وقت لآخر ما يطلق عليه بـ(دليل الإرشاد الإعلامي) في محاولة منها لمساعدة الصحافيين على التعامل السليم مع أية عقبات وإشكاليات تواجههم.

أولا: مبادئ المهنة الصحفية

١- يعتبر الدقة امرأ مقدسا في كل الأحوال.

٢- يسعى دائما لتحقيق التوازن فيما يكتب وعدم التحيز.

٣- يكشف دائما أي تضارب في المصالح لرئيسه أو المحرر المسئول.

٤- يحترم المعلومات عند الاطلاع عليها بصفته المهنية ويحمي مصادره ولا يكشفها للآخرين.

٥- لا يختلق ولا ينتحل أبدا ولا يدفع أموالا لمصدره مقابل خبرا ولا يقبل رشوة لتحريف الحقائق.

٦- لا يدخل أي تغيير على صورة فوتوغرافية أو تليفزيونية عدا ما تقتضيه متطلبات تحسين الصورة العادية.

ثانيا : الإرشادات والنصائح المهنية

إذا كانت المبادئ التي ذكرت أنفا ترتكز على أسس مهنية في المقام الأول، ولا تتطرق بشكل مباشر لنوعيات معتادة من القضايا ذات البعد الأخلاقي يواجهها الصحفي من وقت لآخر، فإن الأهم هي النصائح والإرشادات التي تساعد الصحفي في التعامل مع القضايا التالية.

أ: علاقة الصحفي بالمعلومات والمصادر

يتطلب من الصحفي التحلي ببعض المواصفات التي من شانها الحفاظ على خصوصية المعلومة والعلاقة بينه وبين مصادره لإدامة الصلات ومنها:

١- يجب أن لا تؤثر العلاقات الشخصية بين الصحفي والمسؤول وتطغي على صدقية المهنة الصحفية لان العلاقة شخصية لكن المعلومة ملك الناس جميعا.

٢- عدم الكشف عن هوية المصدر المجهول إلا لمن هم بحاجة فعلا داخل المؤسسة الإعلامية لمعرفة ذلك وعلى الصحفي طمأنة مصدره أنه سيتصدى لأي محاولة لمعرفة هويته إذا اتفق معه على إبقائه مجهولا.

٣-أن يكون الصحفي واثقا من نفسه بعيدا عن الرضوخ للتأثيرات الجانبية مثل تعاطي الرشاوى من هدايا وأموال وغيرها.

٤-الابتعاد عن الأساليب غير المشروعة عند الحصول على المعلومات الخبرية مثل سرقة المعلومات أو شراءها بثمن أو التنازل عن قضايا مقابل ذلك.

ب: علاقة الصحفي بالسلطة

تختلف العلاقة بين الصحفي والحاكم من مجتمع لآخر وقد يبرز الاختلاف بين المجتمعات النامية عن المتقدمة في هذا الموضوع، ففي المجتمعات النامية وتحديدا في عالمنا العربي تصبح إشكالية تسلط الحاكم على الصحفي عقبة كبيرة تؤثر على نوعية القصة الخبرية ومدى فائدتها للناس جميعا وأحيانا تتحول إلى دعاية للحاكم. إلى جانب ضغوطات الحبس وإغراءات المال والسفر، وسبيل الصحفي هو التمسك بالقواعد المهنية لسد كل المنافذ أمام من يريد الإضرار به وبمهمته الصحفية.

□

ج: علاقة الصحفي بالناس

الصحافة هي صوت الناس ووجودها مقترن بوجود الناس وتعدد حاجاتهم ورغباتهم وميولهم وتظلماتهم، وبعكس ذلك فلا وجود لها. ومن هذا المنطلق فالصحافة موضوعها الناس أولا وأخيرا. فلابد للصحفي أن يبذل قصارى جهده لفائدة الناس وتقليل الأضرار التي تلحق بهم، وهذا يتطلب الالتزام بالخطوات الآتية:

١-الإنسان قيمة مثلى في الحياة وعلى الصحفي الابتعاد عن التمايز الجنسي والعرقي والدين والمذهبي والوضع الاجتماعي لجميع الناس، لأن خدمة الإنسان هي أعظم قيمة في رسالة الصحفي وهذه تعكس ثقافة المجتمعات وسلوكيات الناس فيها سواء كانوا صحفيون أو أطباء أو مدرسون وغيرهم(١١).

٢-أن تكون الدقة والأمانة سبيل الصحفي عندما يتناول أوضاع الناس العاديين بالعرض في رسالته الصحفية المكتوبة أو المصورة وان يبتعد قدر الإمكان عن أساليب التجريح لمشاعرهم لأنه جزء منهم مهما كان.

٣-أن أفضل وسيلة لتجنب إلحاق الضرر بالناس هي عرض الحقائق كاملة غير مجتزئة وطرح جوانب أي خلاف بالكامل وبلغة محايدة تماما، لا تهول أو تهون، لا تزرع أملا كاذبا أو تثير إحباطا بلا داعٍ، وإذا كانت هناك معلومة ناقصة وتعذر استكمالها، فلنقل ذلك بوضوح للقارئ في الموضوع(١٢).

ويتبين من ذلك أن هناك مساحات رمادية كثيرة يشتبك معها الصحفي في عمله ويجد نفسه مطالبا باتخاذ قرارات ذات بعد أخلاقي بشأنها، والأخذ في الحسبان بما سبق عرضه من مبادئ ومحددات قد يضيء الطريق أمام الصحفي ويجعله يتخذ القرار الأقرب للحقيقة. إن قواعد المهنة الصحفية تشكل التزاما أخلاقيا على الصحفي الالتزام به لطالما تمسك بمهنة لا تنفك عن هموم الناس واحتياجاتهم بل أصبح بهذا المسار ملك الناس،فهذه المهنة ليست وظيفة بقدر ما هي رسالة إنسانية تستهدف مساعدة الناس والوقوف بجانبهم دائما. كما توصلت الدراسة إلى إن ثقافة الإنسان تنبع من ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه باستثناء حالات فردية، والصحفي كلما كان واعيا ومحبا للخير كلما كان قريبا من الناس ومخلصا لمهنته وهذا الشق الأخير يكشف مدى الثقافة والسلوك الاجتماعي العام الذي تربى عليه(١٣).

المبحث الرابع
جيل السلطة الرابعة (الصحافة)

مع التطورات السياسية التي عرفتها بلدان غربية في القرنين الماضيين (التاسع عشر والعشرون) ظهر تعبير يشير إلى سلطة جديدة، ليست سلطة دستورية بقدر ما هي سلطة أمر واقع ترتبط بحركة الجماهير، التي أصبحت، في مراحل معينة قوة قادرة على الضغط على أحدى السلطات الدستورية، وتحديدا السلطة التنفيذية[١٤]، وأصبح لحركة الجماهير اسم جديد هو (الرأي العام)، وبرز إلى جانبه تعبير الإعلام كسلطة رابعة مضافا إلى السلطات الثلاث الدستورية لكن هذه السلطة ليست دستورية بقدر ما هي سلطة شعبية تستمد قوتها من ضغط الشارع وضجيج صوته عندما يطالب بحقوقه الشرعية المتعددة، وفي بادئ الأمر رفض البعض هذا المفهوم الجديد متمسكاً بحرفية الشرعية الدستورية الغائبة، بينما نادى به البعض بحماس كبير معتبرا إن الجمهور هو مصدر التشريعات الدستورية وان الأخيرة تمثل ضمانا لحقوق الجمهور، وأحيانا بدون إدراك لتوفر العناصر الضرورية لشرعية وجود السلطة وأولها قبول واجب المساءلة قبل المطالبة بها كحق مشروع.

أن السلطة التنفيذية في الأنظمة الشمولية قد استخدمت الإعلام كأداة تطويع جماهيري، تنتزع به شرعية التعبير عن إرادة شارع استنفرته صناعياً بفضل شعارات وطنية أو شوفينية، وحولته إلى جموع هائجة تتضاءل إمامها حجة الفكر والمنطق، ولكن الوضعية تغيرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم تغير كل شيء بعد سقوط حائط برلين.وتطور مضمون الرأي العام من حركة جماهيرية تميزت أحيانا بعنف الطرح أو بعفويته إلى حركة موازية لنشاط الطبقة السياسية، حملت في مراحل معينة اسم (المجتمع المدني) الذي يعتمد إلى حد كبير على نشاط جمعيات غير سياسية أو تجمعات شعبية ترتبط بتحركات معينة، انتخابية أو ظرفية. وقد أعطى انهيار الفاشية والنازية ثم النظم الدكتاتورية في أوربا الشرقية وبعض دول أسيا وأمريكا اللاتينية وتطور الممارسة الديمقراطية في العديد من بلدان العالم الثالث[١٥].

١. فرصة للصحافة لكي تنتزع بفاعلية متفاوتة تأثير، دور (سلطة رابعة).

٢. ارتبط حجم التأثير بدرجة تطور المجتمعات وحيوية تنميتها الوطنية، خاصة بعد ان اتسع مفهوم العمل الإعلامي إلى المجال السمعي البصري، بفضل الثورة التكنولوجية المعاصرة من الفضائيات إلى الانترنت.

أولا: الاستثمار وشرعية السلطة الرابعة

إن مسالة التوسع في طرح نسخ متعددة من وسائل الإعلام بهذا الكم الهائل الذي تشهده الساحات الدولية بالوقت الحاضر يمثل إثراءاً للممارسة الديمقراطية، وترسيخاً لها وتطويراً لنوعية التعامل بين السلطات الدستورية نفسها. لكن ما عرف من أسرار الحرب العالمية الثانية ثم من تفاصيل المواجهات العربية الإسرائيلية وأخيرا بعض ما نشر من خبايا حربي الخليج ١٩٩١ و٢٠٠٣ على وجه التحديد، كل ذلك خلق حجماً من المخاوف على مستقبل الممارسة الديمقراطية عندما تأكد استغلال سلطة الإعلام وإمكانياته لمصلحة طرف معين ولحساب طرف آخر، بكل ما يمكن أن ينتج عن ذلك من تضليل للشعوب وتشويه لدور المؤسسات الدولية وانتقاص لحق المواطن في الإعلام الموضوعي ولحق الصحافي في الوصول إلى الخبر[١٦] الذي تكون بدايته معلومة وهي حاجة معرفية للإنسان كفلتها القوانين الإنسانية الدولية بموجب اتفاقيات جنيف ١٩٤٩[١٧]. وجاءت التحولات الدولية الناتجة عن العولمة وبروز صراعات جديدة أطلق عليها مفهوم "صراعات العولمة"، اختلط المال فيها بالعقائديات، لتطرح احتمال استثمار الإمكانيات التي توفرها التكنولوجيا المتطورة لوسائل الإعلام لكي تهدد سلامة الدول الفتية، التي اختل توازنها نتيجة للطفرة النفطية ولتخريب المجتمعات التي اختلطت أمامها ما يجب أن يحافظ عليه من ثوابت وما يجب التخلص منه من محرمات وهمية (طابوهات)[١٨] وأصبح هذا كله يهدد الحريات الأساسية للمواطن، وينذر بجعل الإعلام أداة لتحقيق أهداف ليست هي بالضرورة الأهداف المشروعة للمجتمع بكل شرائحه وفئاته. من هنا أصبح من حق وسائل الإعلام في أي بلد أن تطالب الدولة بان:

١. توفر لها الحماية الضرورية التي تمكنها من القيام بدور الطرف الكامل الحقوق في التعامل مع القضايا العامة.

٢. ترفض أن تكون مخلب قط لأي سلطة كانت، وبوجه التحديد لسلطة غير دستورية.

٣. من حقها أن تعامل كسلطة شرعية باعتبارها ممثلاً للرأي العام بمعنى رأي المواطنين، بغض النظر عن الانتماءات الحزبية أو العقائدية.
٤. من واجب الدولة أن تسهر على تنظيم قطاع الإعلام، على أساس إن قاعدة ممارسة السلطة في المفهوم الديمقراطي هي احترام معادلة الحقوق والواجبات.
٥. تحديد مجالات العمل بدقة وموضوعية بحيث تحترم سيادة الشعب وحقوق المواطن وفعالية المؤسسات، مع الحفاظ على هيبة الدولة وحسن أداء أجهزتها المختلفة.

ومعنى هذا، باختصار شديد، أن الإعلام يمكن أن يكون سلطة مشروعة إذا قبل بالشروط الموضوعية لمشروعية أي سلطة، وهي القبول الشعبي بها، وإفساح المجال للرأي الآخر، واحترام الضوابط التي يضعها المجتمع لتفادي تحول السلطة إلى تسلط. والسؤال المطروح إذا كان الإعلام يجسد سلطة رابعة في مجتمعاتنا النامية فمتى يكون خارج هذه السلطة؟ أو هل نرى إعلاما لا يستحق هذه المنزلة؟.

الجواب: نعم، لا يمكن بحال من الأحوال اعتبار بعض وسائل الإعلام تملك قوة السلطة إذ إنها لا تتعدى أن تكون بوقاً يردد صدى السلطة، فمفهوم السلطة هنا والتأثير غير جائز لأنها تابعة للسلطة مغلوب على أمرها فإذا كان الطفل يقبل بالإيحاءات أكثر من الراشد فهناك بعض الدول تعمد إلى جعل المجتمع فضاءاً لا يملأه غير الأطفال ليخضع لنزواتها وأهوائها وتوجهاتها.

ثانيا: الإعلام.. متاهات الحرية

عندما نتحدث عن حرية الإعلام بشكل عام والقيود والمحددات التي تقف حائلا دون تحقيقها في كثير من البلدان لا بد من إيجاد النموذج العملي الذي يجعل أي باحث ومتابع يستند إلى لغة الحقائق العملية، وهذا الأمر يقودنا إلى تناول تجربة العراق عقب الغزو الاحتلال الأمريكي- الغربي مطلع ٢٠٠٣ كنموذج لإعطاء بعض الأمور التي من شأنها:

١. تعطي المدلول اللازم لصعوبة الوضع أمام رجال الصحافة والإعلام خلال ممارستهم للمهنة.

٢. تكشف عن مشروعية الجمهور في الوصول للمعلومات ومصادرها باعتبارها حاجة غاية في الأهمية.
٣. إعطاء شرعية حقيقية للإعلام كسلطة رابعة منبثقة من مفهوم الرأي العام الذي يشكل رأي الناس أو الجماهير السند القانوني له.

وأفرزت مرحلة الفتنة التي عمت العراق التي هي من نتاج الاحتلال نتائج سلبية في واقع العمل الإعلامي وهي:

١. أعطاء بعض دعاة الإعلام والصحافة صلاحيات تتجاوز حقوقهم المشروعة.
٢. حرمان إعلاميين متميزين حقوقاً هي من صميم حقوقهم المشروعة.
٣. لا بل سلبت من البعض من الصحافيين المتميزين حرية العيش بالحياة عندما سخرت أياد آثمة لقتلهم.
٤. اختلال التوازن في صميم المهنة الصحفية عندما حاولت بعض المنابر الإعلامية لتكون سلطة فوق كل السلطات.
٥. لقي البعض من الإعلاميين أو دعاة الإعلام تشجيعاً هنا آو هناك، مهد لتجاوزات أصابته بالدوار فراح يعطي لنفسه دوراً يتجاوز كل الحدود.
٦. عند المقارنة ما بين أصول المهنة في بلدان ديمقراطية وما جرى في العراق يتبين بان الإعلام صاحب الكلمة والسلطة وعداه يمثل عربدة ليس إلا.
٧. برغم الفوضى سلكت مؤسسات إعلامية عراقية بإدارة وأدوات عراقية خطا مهنيا رفيعا مارست الضغط على تجاوزات السلطتين التشريعية والتنفيذية ونجحت في تشكيل الرأي العام في مناسبات عدة.

ومع ذلك هل يبقى الإعلام يتبوأ الدرجة الرابعة بين السلط؟ أم انه أصبح سيد السلط باعتباره:

أ. صاحب قوة رهيبة، تظهر من خلال التباين بين الهيكل التقليدي لأجهزة الدولة.
ب. يمتلك القدرة الانسيابية المخترقة للأفكار التي تسرق الجميع بعفوية وتلقائية في منظومتها، وبالتالي يصبح من غير الممكن الانفلات من نفوذه الذي ليس له تأثير فعلي بمفهوم السلط الأخرى التي لا تفرض نفسها إلا من خلال:

قوة الردع والعقاب والتخويف من العقوبات القانونية.

يستطيع تحويل المشاهد إلى أداة فاعلة مؤثرة كاسرة قيود المتابعة السلبية المشاركة في صنع الحدث بالتحريض والتوجيه وإشعال الثورات السياسية.

- أو تحريض جهة ضد أخرى.
- إسقاط أنظمة بإشعال الفتن من خلال الضغوطات السياسية، وهذا ما يسمى (بالثورات البيضاء) بنفوذ الإعلام الأفقي، وهذا الأخير لا يمكن أن يؤثر إلا بوجود حرية تكون هي الوقود المحرك له[١٩].

ت. سلاح السلطة

تسرد الصحف المحلية الأمريكية كبيرة كانت أم صغيرة، فصول الأحداث اليومية لحياة بلدنا وحياة شعبنا... فلو جمعناها مع بعضها البعض، لوجدنا أهم صحف مجتمعاتنا المحلية لا تروي قصة الحرية الأمريكية فحسب، بل هي تلك القصة. هكذا تحدث كولن بأول وزير الخارجية الأميركية الأسبق في خطاب ألقاه أمام جمعية الصحافة الأمريكية (٢٥ آذار ٢٠٠١) عن حرية إعلام يحسب له ألف حساب في الرقعة الإعلامية بتعداداته. وهذا ما يؤرخ لقول نابليون ثلاث صحف معادية يجب أن يعمل لها ألف حساب أكثر من ألف بندقية، وقد كان ذلك منذ حوالي قرنين من الزمان عندما كانت وسائل الطباعة والتوزيع محدودة جداً ولا تعرف انتشاراً واسعاً.

أن العالم اليوم إلى جانب التحدي الاستعماري بالقوة العسكرية ثم التحدي الاقتصادي بالارتباط بمراكز الهيمنة الاقتصادية العالمية، مثل:

١. صندوق النقد الدولي.
٢. النظام الرأسمالي.
٣. نظام الخصخصة.

يجد نفسه أمام تحد حضاري بوسائل الإعلام، فالدول اليوم تتسابق للتسلح، لكنها في الوقت نفسه تتسابق لامتلاك السلاح الإعلامي، الذي يخول لها الوجود والتواجد في معارك حروب إعلامية. ما يقال عنها أنها شملت وعمت جميع المجالات (فكرية، سياسية، اقتصادية، عسكرية، دينية، عقائدية)... وللوقوف بقدر من العمق على ملامح هذه الحرب الإعلامية سنحاول أن نقف ولو باختصار شديد جداً– على أمل التوسع في مواضيع أخر–

□

على المجال الإعلامي الديني في وسائل الإعلام، منطلقين من أسئلة متعددة ومستحضرين سلسلة النكسات الحضارية والعسكرية التي تشهدها وتعيشها الأمتين العربية والإسلامية في هذا العصر، الأمر الذي يستدعي طرح السؤال الآتي: هل الخطاب الديني الإعلامي قادر على إحداث ثورة مجتمعية مستفيداً من ثورة الإعلام؟

المبحث الخامس
فاعلية جيل سلطة الإعلام الخامسة

لم تعد السلطة الرابعة المتمثلة في الإعلام التقليدي بوسائلها القديمة قادرة على الصمود أمام اجتياح السلطة الخامسة المتمثلة في المواقع الإعلامية المختلفة التي تنتشر عبر الشبكة العنكبوتية كالفيسبوك ويوتيوب وتويتر والمدونات الشخصية. وساد مفهوم السلطة الرابعة في القرنين الماضيين (التاسع عشر والعشرين) بكونه مفهوما رقابيا على السلطات الأخرى، لكن هذا المفهوم أخذ بالتلاشي مع ظهور الإنترنت الذي غيّر معالم الحياة وأصبح القوة المسيطرة مما أجبر الصحافة على إجراء تغييرات هيكلية للبقاء والمنافسة، ولعل أبرز العوارض التي أصابت الصحافة بفعل تمدد الإنترنت تمثّلت في تناقص أرقام التوزيع وتضاؤل الإيرادات الإعلانية وتناقص القراء، كما هو الحال الذي تشهده حركة الصحافة في العالمين الغربي والشرقي ولكن تعد الصحف البريطانية هي الخاسر الأكبر في هذا التحول التكنولوجي التي اضطرت إلى إجراء تغييرات شكلية حيث اعتمدت النظام النصفي في حجم الصحيفة عدا صحيفة (الديلي تلغراف) التي مازالت محافظة على حجمها. وتقييما لهذا الوضع فلن يكون بمقدور سوق الصحف تحمّل أكثر من صحيفة واحدة بسبب تضاؤل أهميتها لدى القراء، إذ أن هذه المتغيرات أفرزت ما يسمى بالصحافة المدنية التي تحاول الوصول إلى الجمهور بشكل مكثف من خلال التقارير المختلفة والنزول إلى القارئ وتلبية طلبات الجمهور[٢٠].

إن العصر الحالي والمستقبل سوف تسيطر عليه السلطة الخامسة عبر المنافذ والمواقع الإلكترونية المختلفة كالفيسبوك واليوتيوب والمدونات الشخصية وغيرها من أدوات التواصل الإلكتروني، وأن ميزان القوة تحول من حراس البوابة في الصحافة التقليدية إلى السلطة الخامسة المتمثلة بالمواطنين، حيث اكتسبت شرعيتها من الواقع المعاش ولم يعد

للسلطة الرابعة ذلك الحضور الذي كان يشهد لها في القرنين الماضيين، لكن لا بد من تناول أسباب عوائق انتشار المدونات ولاسيما في عالمنا العربي والتي تمثلت في:

١. ضعف القراءة لدى الجمهور والظروف الاقتصادية.

٢. استثمار جهاز الكمبيوتر للترفية، إلا أنه ومع تلك المعوقات فهناك تنامٍ للمهتمين في صحافة المواطنين في العالم العربي(٢١).

أولا : الفيسبوك وتويتر واليوتيوب أحد أوجه السلطة الخامسة

لا توجد عبارة جاهزة أكثر انطباقا على الفيسبوك في جانبه (الإعلامي) إذا سلمنا جدلا بأنه يتوفر فعلا على هذا الجانب في أدنى تعريفاته ووظائفه أي نشر المعلومة وإيصالها إلى شريحة واسعة من المتلقين... لا توجد عبارة أفضل من كونه (سلاح ذي حدين) فكما أن (مالئ الدنيا وشاغل الناس الجديد) يستطيع أن يكون أداة مثلى للقفز على حواجز الإعلام الحكومي المتخشب، ومن بينه الإعلام العربي، فإنه يستطيع أن يكون مرتعا خصبا للإشاعة والمعلومة المضللة ومن ثم بث الوعي الموهوم.بل أكثر من ذلك لا شيء يمنع الحكومات، التي يُطرد إعلامها من الباب، أن تعود من شبّاك الفيسبوك لتروج لسياساتها بطرق شتى وغير مباشرة. والفيسبوك فرض نفسه إعلاما بديلا يروج كما كبيرا من الأطروحات المتناقضة، فالبعض يعتبره خير من يستطيع القيام بدور هذا الإعلام المنشود وبعكس ذلك ينفي البعض الآخر عنه كل إمكانية للقيام بذلك الدور. لا شك ان دور الشبكات الاجتماعية ومن بينها الفيسبوك في نحت الوعي المعاصر باعتبارها بديلا معقولا عن (التواصل الإنساني المباشر). وأثبتت الكثير من الوقائع والدراسات مدى تأثير هذه الشبكات على وعي الإنسان وتصرفاته ولعل السبب الأول في ذلك يعود إلى التفاعل مع الآخرين والاطلاع السريع على الأحداث العالمية. وتعتبر هذه الشبكات سيفاً ذا حدين، ففي الوقت الذي جعلت فيه الإعلام والإعلان بحاجة ماسة إلى صناعات إبداعية جديدة يواجهان بها التحديات ويجذبان المستهلك، خلقت سبل تواصل جديدة بين الناشرين والمعلنين من جهة والجمهور من جهة أخرى. وزاد أكثر من هذا دخول هذا الإعلام الرقمي الجديد الذي يطلق عليه بـ(السلطة الخامسة) وما يستعاض عنه بمصطلح (الشبكات الاجتماعية) في الأزمات السياسية للدول، وشكلت سلطة الإعلام الخامسة عامل ضغط كبير في انتخابات الولايات

المتحدة نهاية عام ٢٠٠٨، وكذلك في حرب غزة، وفي أزمة الرئاسة المصرية لفترة ما عد حكم الرئيس حسني مبارك، ومن قدرة هذه السلطة الخامسة في حركات الاحتجاج ففي حدود ١٨ ثانية على الإنترنت يتحول الغاضب بعد ذلك إلى مشارك مجاني لا يتحمل تكلفة المشاركة والنزول إلى الشارع!.. وفعلا بدا الأمر بارزا جدا في الأحداث الأخيرة التي أعقبت الانتخابات الرئاسية الإيرانية والتي طرحت سؤالا مهما حول دور الشبكات الاجتماعية في نقل الحدث وتوصيفه، حتى إن البعض طرح سؤالا حول دور هذه الشبكات في تغيير الأنظمة وتحديد شكل (العالم الجديد). وهذا التأثير الإعلامي اعترف به كبار المسؤولين في الدول المتقدمة ومثال ذلك اعتراف رئيس وزراء بريطانيا (غوردون براون) من أن السياسة الخارجية ستتغير بفضل الإنترنت واصفا حقبة الإنترنت بأنها أكثر صخبا من أي ثورة اقتصادية أو اجتماعية، واعتبر أن ثورة المعلوماتية كانت لتمنع الإبادة الجماعية لأن أي معلومة ستخرج إلى العلن بسرعة فالرأي العام سيتحرك. وفي إحداث العنف الإيرانية التي حصلت ردا على نتائج الانتخابات التي فاز بها الرئيس احمدي نجاد بولاية ثانية تحولت وسائل أدوات السلطة الخامسة مثل الفيسبوك والتويتر واليوتيوب إلى إعلام أبطاله أو نجومه مواطنون عاديون بدلا من المراسلين الذين منعتهم السلطات الإيرانية من العمل. وانتقلت هذه الشبكات الاجتماعية إلى مسؤولية أن تكون مصدرا أساسيا للمعلومات ولأشرطة الفيديو وشهادات الناس فـ(المواطن الإعلامي) لجأ إلى تصوير الأحداث على جواله أو كاميراته الرقمية ومن ثم وضع أشرطة الفيديو على الشبكات الاجتماعية حتى باتت مؤسسات إعلامية كبرى مثل الـ(سي. C N N) والـ(B B C) تأخذ قدرا كبيرا من المعلومات الموجودة على (التويتر) وعددا من الأشرطة المحملة على (اليوتيوب)، وهنا نذكر على سبيل المثال أن شبكة الـ(C N N) طلبت من مستخدمي (تويتر) أن يدلوا برأيهم في مدى نجاح التظاهرات في تغيير مسار الأوضاع في إيران مستقبلا. وفي رأي الكثير من المتابعين والمختصين لهذه الإشكالية وأسلوب تناولها إعلاميا لم يقتصر دور الشبكات الاجتماعية على الإعلام أو نقل الحدث إلى الخارج، بل لعبت دورا أساسيا وحاسما في تنظيم العديد من المعارضين في الانتخابات الإيرانية وفي تحديد أماكن التظاهرات وجمع وتبادل المعلومات. لقد ساعدت هذه الثورة بعض المواقع العالمية والتقنيين المعروفين نذكر منهم على سبيل المثال الموقع المعروف (ندى نت) الذي أنشأه الأميركي إريك ريموندس والذي يحمل اسم ندى سلطان آغا

الشابة الإيرانية التي قتلت في ٢٠ يونيو الماضي أثناء الاحتجاجات التي تلت الانتخابات الرئاسية الإيرانية من تمكين المحتجّين من التواصل مع المتعاطفين معهم في مختلف أنحاء العالم بحرية.

ومن خلال معالجة شبكات الإعلام الاجتماعي (الإعلام الرقمي) لقضايا كثيرة جعل الأمر أكثر من سلطة خامسة بل أقوى تأثيراً من الصحافة بحيث أن بساطة الكتابة والصورة والفيديو والصوت كلها عوامل للخروج بسلطة المواطن الصحافي وهذه هي الفاعلية المطلوبة[٢٢]. غير أن سعيد الأمين رئيس تحرير إحدى الجرائد الإلكترونية يرى من المبكر القول بتحول الفيسبوك إلى إعلام بديل في العالم العربي نظرا لضعف القراءة وقلة مستخدمي الانترنت مقارنة بوسائل الإعلام الأخرى نتيجة العوز المادي الذي تعاني منه فئات واسعة جداً من المجتمعات العربية. بيد أن سعيد الأمين يقر بأن التدوين هو (سلطة خامسة).

ونستخلص من ذلك ما يلي:

١. أن الفيسبوك برغم ما عليه من سلبيات في التخاطب بلغة الشباب الهابطة يبقى مؤهلا ليكون بديلا عن الإعلام التقليدي.
٢. وقد يلغي بعض مساوئه مثل سيطرة الدول والحكومات عليه ولكنه قد يعوضها بأخرى مثل غياب المسؤولية وقلة موثوقية الخبر.

ونتيجة لكل ما ورد يثبت للجميع:

١. إن الفيسبوك يطرح على الحكومات العربية تحديا كبيرا وغير مسبوق، وهو تحدي تطوير إعلامها وتخليصه من اللغة المتخشبة.
٢. إكسابه المزيد من المصداقية.
٣. تخليصه من الدعاية الفجة لها، لأنها بوجود بدائل مثل الفيسبوك لن تجد نفسها معزولة إعلاميا فحسب، ولكنها قد تجد نفسها:
   أ. هدفا لهجمات قد يصدر بعضها عن حسن نية وبدوافع وطنية.
   ب. قد يصدر بعضها الآخر عن سوء نية وعداوة لها ورغبة في زعزعة استقرارها وبث الفرقة في مجتمعاتها التي تبدي ممانعة ضعيفة للإشاعة.

الخاتمة

□

تستخلص الدراسة التي حملت عنوان (فاعلية خطاب السلطات الإعلامية واثر ذلك في ترسيخ ثقافة المجتمع) بان حرية التبادل المعلوماتي مطلوبة بالقدر الذي يتسع ويتعاظم فيه دور الإعلام في التفاعل بمعالجة قضايا المجتمع في العصر الحديث الذي لم يعد مقبولا فيه منهج الاحتكار كما كان يحصل في العقود السابقة، وهذه من واجبات السلطة التنفيذية التي بات واجبا عليها أن تلبي استحقاقات التغيير بموجب معطيات الواقع، وإلا فان المعركة يجب أن لا تتوقف من طرف السلطة الرابعة معها في سبيل نيل حقوقها التي هي حقوق الإنسان انطلاقا من كونها تمثل صوت الناس ولسان حالهم والمعبرة عن تطلعاتهم وأمالهم في العيش الكريم دونما ظلم وتعسف، وهذا الرأي اخذ يتعاظم يوما بعد أخر يقابله تسلط الكثير من الأنظمة الرسمية حتى في البلدان المتقدمة بغية تحريف رسالة الإعلام الإنسانية.

الاستنتاجات

من خلال الاستعراض السابق لأهمية التطور التفاعلي للسلطات الإعلامية في الدفاع عن حقوق الإنسان بما يعزز دوره في الحياة، توصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات وهي ما يلي:

١. إن الفضائيات والمحطات الإذاعية والشبكة العنكبوتية غزت كل البقاع والصحف تطبع وتنسخ بلا عدد وتنقل عبر الأقمار الصناعية في أوقات قصيرة محققة تأثيراً تكييفياً لعقول الناس فلا بد من مراعاة حقوق الإنسان من القدر الكافي للمعلومات الحقيقية.
٢. تتسابق الدول للتسلح العسكري، لكنها في الوقت ذاته تتسابق لامتلاك السلاح الإعلامي، الذي يخول لها الوجود والتواجد في معارك حروب إعلامية وهذا التوجه يمثل حالة تجني على دور الإعلام المستقل ورسالته في التنوير والتوجيه والتنمية والبناء.
٣. الدعوة بتفعيل دور منظمات المجتمع المدني التي هي الرأي العام لمجابهة تسلط السلطات الرسمية على نطاق عالمي سواء في البلدان المتقدمة أو النامية والمساعدة بمنح الحريات الديمقراطية للناس.

٤. ليس كل مطبوع صحافي أو بث إذاعي أو فضائي أو حتى مقروء عبر الانترنت هو إعلام يستهدف خدمة الإنسان والمجتمع وتنويره، فلابد من الفرز بين ما هو أداة بيد السلطان الجائر أو ما هو وسيلة دفاع وممانعة بيد الناس ضد السلطان.
٥. تربط بين الإعلام والحريات الديمقراطية علاقة وثيقة يصعب تجزئتها في الدول الديمقراطية، بينما تصبح العلاقة بمسافة كوكب السماء عن كوكب الأرض وتقتصر على التسمية فقط لدى الأنظمة الشمولية والاستبدادية.
٦. إن التطور الديمقراطي لدى بعض الأنظمة الغربية ارتقى إلى منح الإعلام موقع السلطة الأولى، بينما لم ينل مفهوم السلطة الرابعة لدى اغلب البلدان النامية.

المصادر والهوامش

- أستاذ مساعد للفنون الصحفية والإذاعية في كلية الإعلام– الجامعة الإسلامية– بغداد صدر له العديد من المؤلفات من الكتب والبحوث الإعلامية المتخصصة في مجلات عربية ودولية.
- تدريسي في كلية الإعلام– الجامعة الإسلامية–، متخصص في الإعلام السياسي، نشر العديد من البحوث في مجلات علمية محكمة داخل العراق وخارجه.
- استخدم مصطلح (السلطة الرابعة) في بادئ الأمر عندما كانت الصحافة هي الشائعة كوسيلة إعلام حتى عام ١٩٩٠عندما ظهرت الفضائيات وأصبح خبراء الإعلام يطلقون عليها بـ(السلطة الأولى) ثم زحف التطور في المشهد الإعلامي ليدخل مصطلح (السلطة الخامسة) التي هي وسائل إعلام المجتمع في عالم الانترنت، وفي سياق إبراز الدور المؤثر لوسائل الإعلام ليس في تعميم المعرفة والتوعية والتنوير فحسب، بل في تشكيل الرأي العام وتوجيهه، والإفصاح عن المعلومات، وخلق القضايا، وتمثيل الحكومة لدى الشعب، وتمثيل الشعب لدى الحكومة، وتمثيل الأمم لدى بعضها البعض. ومنذ أول ظهورٍ مشهورٍ له منتصف القرن التاسع عشر، استخدم المصطلح بكثافة انسجاماً مع الطفرة التي رافقت الصحافة العالمية منذ ذاك ليستقر أخيراً على معناه الذي يشير بالذات إلى الصحافة وبالعموم إلى وسائل الاتصال الجماهيري (mass media)، كالإذاعة والتلفاز.

□

وتعبير (السلطة الرابعة) تعرض إلى فهم خاطئ في اللغة العربية، إذ يكثر ربطه بالسلطات الدستورية الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، باعتبار أن الصحافة أو وسائل الإعلام عموماً هي رابع سلطة دستورية نظير ما لها من تأثير؛ إلا أن السلطة المعنية في المصطلح، تبعاً لمن أطلقه أول مرة، هي القوة التي تؤثر في الشعب وتعادل، أو تفوق، قوة الحكومة. ويدور الجدل حول أول من أطلق تعبير (السلطة الرابعة)، إلا أن اتفاقاً واسعاً ينعقد حول دور المؤرخ الاسكتلندي توماس كارليل في إشهار المصطلح وذلك من خلال كتابه (الأبطال وعبادة البطل) (١٨٤١) حين اقتبس عبارات للمفكر الأيرلندي إدموند بيرك أشار فيها الأخير إلى الأحزاب الثلاثة (أو الطبقات) التي تحكم البلاد ذلك الوقت، رجال الدين والنبلاء والعوام، قائلاً إن المراسلين الصحفيين هم الحزب الرابع (السلطة الرابعة) الأكثر تأثيراً من كافة الأحزاب الأخرى. كما أن بيرك كان في ذهن كارليل عندما كتب الأخير في مؤلفه (الثورة الفرنسية) (١٨٣٧) عبارة أورد فيها المصطلح أيضاً. أما الروائي الإنجليزي هنري فيلدنج فيبرز باعتباره أول مستخدم معروف لتعبير (fourth Estate) في كتابة له عام ١٧٥٢.

١. د.صباح ياسين، الإعلام حرية في انهيار، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ٢٠١٠، ص ٥٩ .
٢. محي الدين عميمور، كيف يكون الإعلام سلطة رابعة؟. جريدة الشرق الأوسط، العدد ٨٢٧٨، في ٢٨ يوليو ٢٠٠١.
٣. د. فوزي الهنداوي، اثر الخطاب الإعلامي في القيم الاجتماعية،الأكاديمية المفتوحة العربية، قرأ في ٢٠ أب ٢٠١٠، للمزيد ينظر الموقعwww.pressacademy.net
٤. ميتشل ستيفنس، البث الإذاعي، ترجمة هشام عبدا لله، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ط ٤، ص٣٣٠.
٥. د. فوزي الهنداوي اثر الخطاب في القيم الاجتماعية، مصدر سابق.
٦. د. فاضل البدراني، مشاركة السلطة الرابعة في خلق التوازن الاجتماعي، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الإعلام والحريات الصحفية في كلية الإعلام، الجامعة الإسلامية– بغداد، نيسان٢٠١٠.

٧. د. صباح ياسين، الإعلام حرية في انهيار، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠١٠، ص ٤٢- ٤٣.
٨. أنور الهواري، الإعلام البديل... التوجهات والتمويل، تحليلات وارء، موقع إسلام اون لاين، وقرا في ١٠ نيسان/ ابريل ٢٠١٠، للمزيد انظر الموقع http://contactus.islamonline.net/arabic/contact.asp
٩. ميتشل ستيفنس، البث الإذاعي، مصدر سابق، ص ٤٨٤.
١٠. سعيد مقدم، أخلاقيات الوظيفة العمومية (دراسة النظرية التطبيقية) الجزائر، دار الأمة للطباعة والترجمة والنشر والتوزيع، جوان ١٩٩٧، ط ١، ص ٥١.
١١. حديدان زهير، الموسوعة الصحفية العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجزء الرابع، ص ١٢٩.
١٢. أنور الهواري، الإعلام البديل، مصدر سابق.
١٣. د.فاضل البد راني، المسؤولية الإنسانية لوسائل الإعلام في الحروب... قراءة تفكيكية في مهنية الأداء والضمان القانوني، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ٢٧ صيف٢٠١٠، ص ٧٧.
١٤. الأخبار الإذاعية والتلفزيونية، تأليف ايرفينغ فانغ، ترجمة أديب خضور، دمشق، ٢٠٠٩، ص ١٠.
١٥. منصور بو داغر، السلطة الرابعة. و"تقاباتها"، تحقيقات، موقع لبنان الآن، نشر في ١٠ تموز / يوليو ٢٠١٠، وقرا في ١١ تموز ٢٠١٠، للمزيد ينظر الموقع http://www.nowlebanon.com/Arabic/NewsArticleDetails.aspx?ID=184710&MID=100&PID=46#
١٦. عبد العزيز الهياجم، السلطة الرابعة... حقوق والتزامات، جريدة المؤتمر نت، تعز، اليمن، قرأ في ١١ تموز/ يوليو ٢٠١٠، للمزيد ينظر الموقع http://www.almotamar.net/news/67427.htm
١٧. تقرير يتعلق بالمصطلحات الخاصة بقانون النزاعات المسلحة، اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي، جنيف، ٢٠٠٨، ص ١٨.
١٨. عبد العزيز الهياجم، السلطة الرابعة، مصدر سابق.
١٩. د.فاضل البدراني، المصدر السابق نفسه.

(*) أطلق على أخر أجيال وسائل الإعلام المعاصرة في عصر الانترنت مثل (الفيس بوك واليوتيوب وتويتر) بـ(السلطة الخامسة) إذ لم يعد للرقيب الإعلامي (التدخل الحكومي) أية سلطة على حظر نشر موادها لتكون في متناول المواطن أينما كان موقعه في العالم، وهي تسمية رافقت تسمية أخرى هي (الإعلام الجماهيري).

٢٠. عبد الهادي بو طالب، سلطة الإعلام وعلاقتها بالسلطة السياسية، جريدة الشرق الأوسط، العدد ٨٥٢٠، في ٢٧ آذار/ مارس ٢٠٠٢.

٢١. د.علي بن شويل القرني محاضرة في جامعة الملك سعود بعنوان، الإعلام التقليدي غير قادر على الصمود أمام السلطة الخامسة: للمزيد ينظر موقع الجمعية السعودية للإعلام والاتصال، قرأ في ٣٠ حزيران/ مايو ٢٠١٠ للمزيد ينظر الموقع http://www.samc.org.sa/ar/corp.aspx?id=1

٢٢. العرب اون لاين في ١٢ اكتوبر ٢٠٠٩، قرأ في ١٢ سبتمبر ٢٠١٠، للمزيد ينظر الموقع http://www.arbsonline.com/